الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز الإمارات العربية المتحدة

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

موجز قُطري - الإمارات العربية المتحدة

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قُطري

الإمارات العربية المتحدة

©iStock-tupungato

ملخص

المنظومة القانونية في الإمارات العربية المتحدة مزيج من الشريعة الإسلامية والقوانين المدنية الفرنسية، إذ تعمل المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية بالتوازي، ولكل إمارة محكمة اتحادية خاصة بها.

المنافسة

- تخضع المنافسة في دولة الإمارات العربية المتحدة للقانون الاتحادي رقم 4 لعام 2012، الذي نقّح **بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 37 لعام 2014** الذي أوضح ووسّع اللوائح المتعلقة بالمنافسة. كما أنشأ **القانون الاتحادي رقم 4 لعام 2012 لجنة لتنظيم المنافسة** يرأسها وكيل وزارة الاقتصاد، وقدم مزيداً من الوضوح بشأن الممارسات المخلّة بالمنافسة والاتفاقات التقييدية. غير أن **قانون المنافسة في الإمارات العربية المتحدة** ما يزال غير واضح من حيث العمليات والجوانب المتعلقة بالتساهل والتعويض وأي أشكال من الحصانة خاصة؛
- علاوة على ذلك، سنّت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 2 لعام 2015 بشأن **الشركات التجارية** الذي يعزز المعايير المتعلقة **بالمنافسة**.

الاستثمار الأجنبي المباشر

- قبل عام 2018، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة على القانون الاتحادي رقم 8 لعام 2002 بشأن **المناطق الحرة المالية**، **والقانون الاتحادي رقم 1 لعام 2017** بشأن **مكافحة الاغراق والتدابير التعويضية والوقائية والضمانات** لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر رسمياً في البلاد. وفي عام 2018، أنشأت **القانون الاتحادي رقم 19 لعام 2018** الذي يتناول صراحة الاستثمار الأجنبي المباشر المنظم؛
- من جانبها، تحدد **المادة 6** من قانون الإمارات العربية المتحدة للاستثمار الأجنبي المباشر رقم 19 لعام 2018 **المعايير التشريعية** لنظر «لجنة الاستثمار الأجنبي المباشر» في الإنفاذ. وقانون الاستثمار الأجنبي المباشر فريد من حيث احتوائه على **معايير وأهداف واضحة** للحوافز والإجراءات والقيود والعمليات والأغراض المتعلقة **بإنفاذ تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر**. وكثيراً ما تكون الإعفاءات الضريبية أكثر أشكال الحوافز شيوعاً التي تُستخدم **لجذب المستثمرين الأجانب** إلى بلد ما؛
- مع ذلك، تشير المادة 19 من القانون الاتحادي 19 لعام 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر أن على **سلطة الترخيص والسلطة المختصة رفض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر** رفضاً كاملاً أو جزئياً في حالات «**تهديد السلم أو الأمن الوطني**»، أو «**التأثير على قطاع استراتيجي في الدولة**». ولا ينص القانون على تعاريف واضحة لهذه المصطلحات، ما يتيح التلاعب بالقانون.

مكافحة الفساد

- ليس لدى الإمارات العربية المتحدة قانون واحد صريح بشأن **مكافحة الفساد**؛
- تتناول أحكام محددة في عدة قوانين اتحادية ومحلية **الفساد والرشوة** بطرق ضمنية. وتشمل هذه، من بين أخرى: **قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ والقانون الاتحادي رقم 21 لعام 2011** في شأن **الخدمة المدنية؛ والقانون الاتحادي رقم 11 لعام 2008** في شأن **الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الاتحادية؛ والقانون الاتحادي رقم 4 لعام 2002** في شأن **تجريم غسل الأموال؛ والقانون الاتحادي رقم 7 لعام 2014** بشأن **مكافحة الجرائم الإرهابية؛ وقانون رقم 4 لعام 2016** بشأن **مركز دبي للأمن الاقتصادي لمواجهة الجرائم المالية**.

حماية المستهلك

- وضعت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 24 لعام 2006 بشأن **حماية المستهلك**، الذي يحدد **حقوق والتزامات المستهلكين**؛
- في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم 15 لعام 2020 بشأن حماية المستهلك. وقد ألغى القانون الجديد قانون حماية المستهلك القديم، **ويشمل القانون** الجديد **مقدمي خدمات التجارة الإلكترونية المسجّلة** في البلاد.

العناوين الرئيسية

قوي جداً | قوي | متطوّر | متوسط | ابتدائي | ضعيف | ضعيف جداً

المنافسة

متوسط

قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية	متوسط
قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار	متوسط
الكارتلات والسلوك المخلّ بالمنافسة	قوي
ممارسات إنفاذ المنافسة	متطوّر
اتفاقات التجارة الدولية	ضعيف جداً
التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم	متوسط
اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات	قوي
حماية العمال	ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

متوسط

اللوائح التنظيمية المصرفية	متطوّر
سياسات الاقتصاد الكلي	متوسط
الإطار التنظيمي للاستثمار	قوي
خطط التحفيز	ابتدائي
المعاهدات الثنائية	ضعيف جداً

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد

ابتدائي

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	قوي
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	متوسط
الميزنة والإنفاق العام	ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	قوي جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	ضعيف
معايير المشتريات العامة	ضعيف جداً

حماية المستهلك

متوسط

اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	قوي جداً
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	قوي جداً
التدابير التي تمكّن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	متوسط
الترويج للاستهلاك المستدام	ضعيف جداً

الفئات الفرعية

قوي جداً ● قوي ● متطوّر ● متوسط ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — قوي
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي جداً
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — متطوّر
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — ضعيف
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ضعيف
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متوسط
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — متوسط
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متطوّر
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — قوي
- الإعفاءات — ضعيف جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — متوسط

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — متطوّر
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — ابتدائي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — متوسط
- الإعفاءات — ابتدائي
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ضعيف

حماية المستهلك

- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/اللوائح الوطنية) — ضعيف جداً
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) — قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) — قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) — قوي
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) — ابتدائي
- الإعفاءات — قوي جداً
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية — ابتدائي

21-00166